

أمل جمال* صعود القيادة العربية في إسرائيل وتشرذمها

شهدت القيادة السياسية العربية في إسرائيل تغيرات كبرى في العقود الأخيرة الماضية. وبفعل تأثير التغيير الاجتماعي والسياسي، ظهر جيل من القيادات الجديدة الهادفة إلى إحداث تغييرات جوهرية، أكثر وعياً للذات، وأكثر قدرة من القيادة التي كانت مهيمنة في العقود الأولى للدولة (1). وهذا الجيل الجديد أكثر تمثيلاً أيضاً للتكوين الاجتماعي - الاقتصادي والاجتماعي - السياسي للمجتمع العربي، ويعكس تنامي الوعي القومي. ونتيجة ذلك، يُنظر إليه على أنه الممثل الشرعي للمجتمع، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الهوية الجماعية.

في الوقت نفسه، لم تنجح القيادة الجديدة في تحقيق الأهداف العربية المشتركة. ومن سماتها البارزة التنافس الحاد الذي يؤدي إلى عدم الوحدة والتشرذم، الأمر الذي يقوض فعاليتها بشكل خطر. ويتضح هذا التشرذم في أوقات الانتخابات خاصة، عندما يمكن أن ينتج من فشل القادة العرب في تشكيل قوائم مشتركة ضياع آلاف الأصوات العربية. ويرمي هذا المقال إلى تتبع ظهور القيادة الجديدة في إطار التغيير الاجتماعي - السياسي، وعرض العوامل المسؤولة عن نزعة التشرذم التي تضعفها. ولهذه العوامل صلة كبيرة بسياسات الدولة اليهودية، وانعدام فرص الوصول تقريباً إلى القطاعين العام والخاص الإسرائيليين، وهو ما يسعّر المنافسة والعداوات إلى حد كبير. لكنها تنبع أيضاً من مصادر موجودة داخل المجتمع العربي نفسه، وخصوصاً استمرار الأنماط التقليدية للسلوك الاجتماعي التي تزيد في حدة المنافسة بشأن مناصب السلطة. ويركز هذا البحث على العوامل العربية الداخلية، ولا يقف عند تفحص "الأقلية الحاكمة"، وإنما يتعداها إلى النخبة الأوسع في المجتمع العربي، بمن في ذلك القادة القطريون (أعضاء الكنيست ورؤساء الأحزاب السياسية)، والقادة المحليون (رؤساء البلديات ورؤساء المجالس المحلية)، وقادة مؤسسات المجتمع المدني.

أظهرت دراسات أساليب القيادة وهيكلية النخبة أهمية الوحدة والتمايز الاجتماعي - الاقتصادي (الذي يعكس التمثيل) كعاملين في تحديد قدرة القيادة على تحقيق الأهداف المشتركة (2). وقد حدد هيجلي (Higley) ولنغويل (Lengyel)، استناداً إلى متصلي (continuums) الوحدة والتمايز، أربعة ائتلافات رئيسية لهيكلية النخبة وتأثيرها في إدارة الحكم الفعالة (3) على سبيل المثال، من المرجح أن تكون النخبة الموحدة والشديدة التمايز فعالة في تعزيز المصالح المشتركة، لكونها تمثيلية وتعبر عن الإجماع، في حين أن النخبة غير الموحدة والقليلة التمايز (أي غير التمثيلية) تميل إلى الانفصال عن قاعدتها الانتخابية والانشغال بالعداوات الداخلية. والنموذجان الآخران هما النخبة الموحدة والقليلة التمايز، وهذه تميل إلى الحكم الاستبدادي وغير التمثيلي، وأخيراً النخبة غير الموحدة وذات التمايز الواسع، وهي لا تتعاون بعضها مع بعض على الرغم من أنها تمثيلية. وفي ظل النموذج الأخير، تنهمك فئات النخبة في منافسات لا تنتهي للمحافظة على نفوذها وسلطتها. وبما أن سيطرة فئات النخبة المتعددة على دوائرها الانتخابية غير محكمة، فإن الخوف من فقدان الدعم يشجع التماسس غير الرسمي الذي تصبح فيه العلاقات الزبائنية معياراً. والنموذج الرابع، كما سيتضح في هذا المقال، هو الأكثر ملاءمة لتوصيف القيادة العربية في إسرائيل.

الإطار الإسرائيلي

قبل التقدم في البحث، من المهم التطرق إلى الإطار الإسرائيلي الذي يشكل عاملاً مؤثراً ثابتاً في تحديد حيز المناورة لدى القيادة (4). ويجب التشديد على أن القيادة العربية في إسرائيل ليست جزءاً من نخبة حاكمة. إنها قيادة أقلية مسيطر عليها تسعى للتغلب على الحواجز الهيكلية التي وضعتها الأغلبية اليهودية المهيمنة، ولا يمكن فصل عيوبها عن نظام السيطرة الإسرائيلي (5). هذا ليس مكان البحث في السياسات الإسرائيلية التي تعوق التطور الاقتصادي في القطاع العربي، أو في سياسات الإقصاء والقيود التمييزية ضد العرب فيما يتعلق بالأراضي ومخططات المناطق وتصنيفها، التي تبقى المجتمع العربي في حالة من الانغلاق والتهميش والتبعية، والانعزال عن التيار الإسرائيلي السائد. ومن النتائج المحتملة لمثل هذه السياسات الركود الاجتماعي وإعاقة التطور الاجتماعي. وهذا هو السياق الذي يحدد الإطار السياسي والمدني الذي تعمل فيه القيادة العربية، ويحدد ممارسة العرب

الديمقراطية ويقيدها بما يتماشى مع المصالح القومية الحصرية للدولة والأغلبية اليهودية. (6) وتبرّر القيود المفروضة بمفهوم "الديمقراطية الدفاعية" التي تعطي الحق للأغلبية في استخدام الوسائل المتاحة الضرورية لحماية امتيازاتها.

لقد اتبعت إسرائيل مجموعة من التكتيكات لإضعاف وتقويض القيادة العربية التي تزايد اهتمامها بالقضايا القومية والحقوق الجماعية، وتزايد استعدادها لتحدي هوية الدولة اليهودية والهيمنة الحصرية للأغلبية اليهودية على مؤسسات الدولة. وتشمل تكتيكات الدولة، إلى جانب اختيار ورعاية قادة عرب مطيعين وراضين بتقييد نشاطاتهم في مقابل الحصول على الخدمات والموارد، إرهاب القادة الأفراد واعتقالهم واحتجازهم، بالإضافة إلى التدابير القانونية، مثل حظر الأحزاب السياسية أو محاولة حظرها أو منعها من المشاركة في الانتخابات. (7) ولم تحرز المساعي القانونية نجاحاً كبيراً في الأعوام الأخيرة، (8) لكن لا يزال مزاج التهديد والإرهاب قائماً كما يدل على ذلك اعتقال كثير من قادة الحركة الإسلامية ومحاكمة عضو الكنيست عزمي بشارة لإعلانه تأييد حق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في سنة 2003. وحتى عندما تقر الدولة بأن سياسات تمييزية وعدوانية قد استخدمت ضد السكان العرب، كما في حالة تقرير لجنة أور الرسمية بشأن مسؤولية الشرطة في تشرين الأول/أكتوبر 2000 عن مقتل 13 مدنياً فلسطينياً أعزل في أثناء التظاهرات، فإنها تلوم قادة العرب بحجة قيامهم بأفعال مثيرة للفتن تجعل مثل هذه السياسات ضرورية.

وقد أصبحت اليوم الاتهامات الدائمة والانتقادات التي توجهها المصادر الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية - بمن فيهم العديد من الأكاديميين - أكثر شيوعاً من الوسائل القانونية، وترمي إلى نزع الشرعية عن القيادة العربية، لا على الصعيد الدولي وفي أوساط الأغلبية الإسرائيلية فحسب، بل داخل المجتمع العربي أيضاً. إذ يُتهم القادة العرب بإساءة استخدام "الديمقراطية الإسرائيلية" و"التسامح" الإسرائيلي لترويج أهداف تتجاوز نطاق تفويضهم، إذا لم تكن غير قانونية. وتؤكد إحدى المقالات النموذجية، التي كتبها دان شيفتان من جامعة حيفا، أن "التحدي الذي يشكله أعضاء الكنيست العرب للافتراضات الأساسية للأغلبية اليهودية يتجاوز إطار البحث في المجتمع المدني الذي يعتمد على تفاهات مشتركة كجزء من العملية الديمقراطية." (9) ومن التهم الشائعة الأخرى أن القادة العرب يكرسون طاقاتهم للمشكلة الفلسطينية الأوسع على حساب "واجباتهم الحقيقية" في خدمة حاجات ناخبهم. ومن نافلة القول إنه يتم تشجيع مواطن الضعف لدى القيادة، واستغلالها لتسهيل اختراق الدولة للمجتمع العربي. باختصار: القيادة العربية في إسرائيل عالقة بين الأنماط الديمقراطية الإجرائية للسلوك السياسي في النظام السياسي الإسرائيلي من ناحية، وبين الهيمنة الكلية لمؤسسات ومنطق وخطاب الأغلبية اليهودية من الناحية الأخرى.

غير أن الدور الإسرائيلي في إضعاف القيادة العربية في إسرائيل لا يقلل، بأي حال من الأحوال، من الحاجة إلى تحليل معمق لأنماط سلوك القيادة العربية في إسرائيل. بل على العكس من ذلك، إذ إن تفحص كيفية ظهور القيادة العربية وسماتها البارزة وأسباب إخفاقاتها يكتسب ضرورة أكبر كثيراً بالنظر إلى تزايد بروز هذه القيادة على المسرح السياسي الإسرائيلي والفلسطيني في الأعوام الأخيرة.

الصعود الاجتماعي - التاريخي للقيادة العربية

كانت القيادة العربية في إسرائيل خلال العقود الأولى لقيام الدولة الجديدة نتاج نكبة 1948، التي مسحت النخبة السياسية والاقتصادية والثقافية بأكملها من الحيز السياسي الذي أصبح إسرائيل. (10) كما أن فرض الحكم العسكري على المجتمع العربي عند نهاية الحرب حد كثيراً من حرية المجتمع في التعبير والتنقل والتنظيم، وبالتالي حد من إمكانات التعبئة السياسية. في هذه الأثناء، عمدت السلطات، في سعيها للسيطرة على المجتمع العربي، إلى رعاية شبان طامحين ينتمون إلى العشائر الكبيرة التي بقيت في إسرائيل (غالباً ممن كانوا يعتبرون على هامش المجتمع الفلسطيني) ويرغبون في التعاون مع الدولة في مقابل مقاعد في الكنيست، أو مناصب سلطوية أخرى. (11) وقد هيمن مثل هؤلاء الأفراد على "القوائم العربية" المنتسبة إلى حزب مباي (العمل لاحقاً) المهيمن في الكنيست وصولاً إلى السبعينيات. (12) وهكذا كانت قيادة ما بعد سنة 1948 في معظمها براغماتية وتقليدية، تستند إلى الانتماءات العائلية والدينية، وذات وجهة نظر ذرائعية، وخاضعة لما تمليه الدولة.

جاء الاستثناء لهذا الوضع في الأعوام الأولى من ناحية حركة الأرض (التي تبنت برنامجاً وطنياً، ودعت إلى دولة فلسطينية على أساس خطة الأمم المتحدة للتقسيم في سنة 1947)، والحزب الشيوعي العربي - اليهودي الثنائي

القومية (13) وقد كان القادة في هذين الإطارين، على غرار نظرائهم في قوائم مباي، شباناً نسبياً عندما برزوا، لكنهم أفضل تعليماً وعصاميون. وقد اعتقل قادة حركة الأرض، أو وضعوا في الإقامة الجبرية، أو شُجِعوا على مغادرة البلد، وحظرت الحركة نفسها في سنة 1965. (14) كما تعرض قادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي العرب للاضطهاد، لكنهم كانوا عاجزين نسبياً داخل حزب يسيطر عليه قادة يهود أقوياء تربطهم علاقة جيدة بالمؤسسة الإسرائيلية (15) (تغير هذا الوضع الأخير في سنة 1965، عندما انشق فصيل يسيطر عليه العرب عن الحزب الشيوعي الإسرائيلي وشكل حزب رايح، وفاز بثلاثة مقاعد - اثنان منها للعرب - في انتخابات الكنيست في تلك السنة).

كان لرفع الحكم العسكري عن القطاع العربي في سنة 1966، وحرب حزيران/يونيو 1967، نتائج بالغة الأهمية (وإن لم تكن فورية) على سياسات العرب في إسرائيل. فقد ترجم انتهاء الأحكام العرفية إلى حرية في التعبير والحركة والتنظيم السياسي، في حين أتاح احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967 للأقلية العربية التواصل مع مجتمع فلسطيني أوسع بعد 19 عاماً من العزلة التامة. وأدى هذا التطور إلى تنامي التأثير المحلي للوطنية الفلسطينية، وساهم مساهمة غير مباشرة في بروز الحركة الإسلامية بعد عقد من الزمن، حيث بدأ الشبان المتدينون يدرسون في الكليات الإسلامية في الأراضي المحتلة.

في الوقت نفسه، طرأت تغيرات اجتماعية، إذ بدأت شريحة طبقة وسطى بالظهور نتيجة التوسع الاقتصادي في أعقاب حرب 1967. (16) فقد نشأ الجيل الثاني من العرب في إسرائيل في أوضاع اقتصادية واجتماعية أفضل من أوضاع آبائهم. كانوا يتقنون العبرية، والتحق كثير منهم بالجامعات الإسرائيلية والجامعات في الخارج، وارتفعت أعداد الطلاب الجامعيين العرب في إسرائيل ارتفاعاً كبيراً في السبعينيات والثمانينيات. (17) وأصبحوا على دراية أكبر بالنظام الإسرائيلي، وأكثر ثقة بالنفس، وبالتالي لم تعد النخبة السياسية الإسرائيلية تتلاعب بهم بسهولة. وسرعان من انعكست هذه التغيرات جميعها على أعضاء الكنيست العرب.

من الدلائل الملموسة على التغير ما طرأ على المستوى التعليمي لأعضاء الكنيست. فحتى سنة 1981، كان معظم أعضاء الكنيست العرب، وخصوصاً أولئك المرتبطين بحزب العمل، من غير المتعلمين. فلم يكن يحمل شهادة بكالوريوس في الآداب سوى 7 فقط من مجموع 70 عضواً في الكنيست خلال 1947 - 1984، بل إن 19 عضواً من هؤلاء لم يلتحقوا بالمدرسة بانتظام. ومقارنة بذلك، فإن 53 عضواً في الكنيست من مجموع 62 عضواً خلال 1984 - 2003 (الكنيست 11 إلى الكنيست 16) كانوا يحملون شهادة بكالوريوس في الآداب على الأقل، في حين تزايد عدد حملة شهادتي الماجستير والدكتوراه في الأعوام القليلة الأخيرة.

كانت نقطة التحول الحقيقية في اتجاه قيادة عربية أكثر تمثيلاً تشكيل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) في سنة 1977 - قبيل انتخابات الكنيست التاسع التي جرت في تلك السنة - وهي ائتلاف واسع يضم شيوعي رايح وعدة منظمات وطنية عربية أنشئت في أوائل السبعينيات. (18) وكان رايح الحزب المهيمن في حداش، التي فازت بأكثر من 50٪ من أصوات العرب، أو بخمسة مقاعد (ثلاثة منها للعرب). في الانتخابات التي جرت آنذاك. وقد وضع تنامي نفوذ حداش في المجتمع العربي حزب العمل، الذي خسر في انتخابات سنة 1977 أول مرة منذ سنة 1948، في موقف دفاعي، الأمر الذي أدى إلى تخليه عن ممارسته القديمة في رعاية قوائم عربية منفصلة لمصلحة إدراج المرشحين العرب في قوائمه. لكن انتصار حداش أشار إلى حدوث تغير أوسع في المجتمع العربي، وهو ما سمح بتراجع الأنماط التوفيقية في السياسة العربية التي كان العرب بموجبها يرتبطون بالأحزاب الصهيونية، أو يسعون لتلبية توقعات القيادة الإسرائيلية.

ظلت حداش الممثل الوحيد للمصالح العربية الحقيقية في الكنيست الإسرائيلي حتى سنة 1984، عندما فاز حزب جديد، "القائمة التقدمية للسلام"، بمقعدين في انتخابات الكنيست الحادي عشر (التي جرت في تلك السنة). وكانت "القائمة التقدمية للسلام"، على غرار حداش، حزباً عربياً - يهودياً مختلطاً، على الرغم من هيمنة العرب عليه برئاسة محمد ميعاري؛ وهو لاجئ داخلي أسس لجنة الدفاع عن الأراضي العربية في أوائل السبعينيات. لكن خلافاً لحداش، التي ركزت بصورة رئيسية على انتقاد النظام الإسرائيلي، تبنت "القائمة التقدمية للسلام" برنامجاً فلسطينياً وطنياً واضحاً، طالب بإحداث تغيير في الهوية الإسرائيلية، وبالحقوق الجماعية للمجتمع العربي. وقد عكس مثل هذه المواقف الوعي الوطني المتنامي في أوساط السكان العرب، الأمر الذي سمح لـ "القائمة التقدمية للسلام" بمنافسة حداش على الأصوات العربية.

وعلى الرغم من أن "القائمة التقدمية للسلام" لم تعمر طويلاً، إذ إنها اختفت من المسرح في أعقاب انتخابات الكنيست سنة 1992، فقد كان لها تأثير مهم في السياسة العربية في إسرائيل. إذ أجبرت الشعبية الواضحة لخطابها الوطني التشكيلات السياسية الأخرى، بما فيها حداث، على تبني خطاب أكثر وطنية. بل إن "الحزب الديمقراطي العربي"، وهو الحزب الذي أسسه عبد الوهاب الدراوشة في أواخر سنة 1987 عندما ترك حزب العمل واتباع سياسات أكثر ميلاً إلى الاندماج والتوافق من التشكيلات العربية الأخرى، تبني خطاباً وطنياً معتدلاً.

في المقابل، شكل صعود "القائمة التقدمية للسلام" بداية تكاثر الأحزاب العربية، وهو ما يعكس بحد ذاته تزايد الانقسام. فقبل انتخابات سنة 1996، دخل المنافسة حزبان جديان. نظر إلى "التجمع الوطني الديمقراطي" (بلد)، بقيادة عزمي بشارة، على أنه وارث "القائمة التقدمية للسلام"، وبدأ ينافس حداث على أصوات العرب العلمانيين. ولأول مرة، خاض حزب إسلامي غمار انتخابات الكنيست (لقيام بذلك، كان عليه الانفصال عن الحركة الرئيسية التي تأسست في أواخر السبعينيات، وكانت تعارض المشاركة في الانتخابات الوطنية على أسس أيديولوجية). وبصورة عامة، توزعت النخبة القيادية العربية في ذلك الوقت على ثلاثة تيارات أيديولوجية مختلفة: شيوعية ووطنية وإسلامية. (19) ويجب الإشارة إلى أنه إلى جانب هذه التيارات الثلاثة، واصلت الأحزاب الصهيونية الفوز بنحو 20% من الأصوات العربية، موزعة بين العمل والليكوود وميرتس اليساري.

على مستوى السياسات المحلية، بدأ نوع جديد من رؤساء البلديات يدخل أنماطاً جديدة من السلوك السياسي. فقد تحدى كثيرون منهم نفوذ العائلات الكبيرة في السياسة المحلية، وسعوا لتشكيل ائتلافات محلية على أساس التيار الأيديولوجي (ولا سيما الوطني والشيوعي). غير أنهم لم يجروا، كموظفين تستخدمهم الدولة، على تحدي نظم السيطرة الإسرائيلية على أسس وطنية (وهو ما يمكن أن يفسر لماذا لم تدعم لجنة رؤساء البلديات العرب الإضراب في يوم الأرض الأول سنة 1976) وبرروا احتجاجهم بدلاً من ذلك على أسس المساواة المدنية.

أدى تعدد الهيكلية القيادية العربية، والتنافس بين مختلف الأحزاب على الأصوات العربية، إلى جعل التوحد على برنامج سياسي أمراً صعب التحقيق. ويتضح انعدام الوحدة وازدياد التشرذم أكثر ما يتضح في إطار "لجنة المتابعة" التي أنشأتها في سنة 1982 لجنة رؤساء البلديات العرب وأعضاء الكنيست العرب (من حداث على وجه الخصوص). (20) وقد تبلورت اللجنة بالتدريج لتصبح منبراً قيادياً جماعياً عندما توسعت عضويتها لتشمل الأعضاء العرب في اللجنة المركزية للهيستدروت، وممثلين عن لجنة الدفاع عن الأراضي العربية، واتحاد الطلبة العرب، واتحاد طلبة المدارس الثانوية العربية، ولجنة متابعة التعليم العربي. وترجع أهمية "لجنة المتابعة" إلى أنها جمعت في إطار واحد القادة المحليين والوطنيين بغية الدفاع عن المصالح العربية في وجه السياسات التمييزية والتهميشية الإسرائيلية. وبدأت أيضاً بتنظيم الإضرابات والتظاهرات ضد السياسات الإسرائيلية الأساسية المتبعة تجاه المواطنين العرب وفي الأراضي المحتلة. لم ترحب الحكومة الإسرائيلية بهذا التوجه السياسي الوطني، الذي تكتف عندما انضمت "القائمة التقدمية للسلام" و"الحزب الديمقراطي العربي" إلى اللجنة في وقت لاحق، فلم تمنحها وضعياً رسمياً، ولم تعترف بها ممثلاً للمجتمع العربي على الرغم من الدعم الواسع الذي تحظى به في أوساط السكان العرب. وساهمت السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تقويض الصفة التمثيلية للجنة في عدم فعاليتها، لكن ثمة سبباً رئيسياً معوقاً آخر هو التنافس الداخلي بين أعضائها. وكانت النتيجة منبراً يتسم بالعيوب وغير قادر، كما يبدو، على إطلاق مبادرات عملية إيجابية، ولا يوجد مجال للتوافق الرئيسي فيه إلا على تنظيم الاحتجاجات.

وخارج مجال السياسة، اتجه الشبان العرب ذوو القدرات القيادية، الساعون إلى قنوات للتعبئة مستقلة عن سيطرة الدولة، إلى المنظمات غير الحكومية العربية، التي بدأ إنشاؤها اعتباراً من أواسط السبعينيات لتقديم الخدمات إلى المجتمع العربي والدفاع عن مصالحه، وأخذ تأثيرها يظهر في أواسط الثمانينيات حتى نهايتها. وشهدت التسعينيات موجة جديدة من إنشاء المنظمات غير الحكومية العربية الجديدة، بتأثير جزئي من تنامي قوة قطاع المنظمات غير الحكومية الإسرائيلي. وتشكل الشبكة الواسعة من المنظمات غير الحكومية العربية إطاراً عاماً موازناً يمثل مصالح المجتمع العربي في مجالات مثل التخطيط المدني، والخدمات الصحية، والبنية التحتية التعليمية، والحقوق والخدمات القانونية، ومراقبة حقوق الإنسان. (21) وتؤدي المنظمات غير الحكومية وظيفة مهمة، إذ تقدم سلعاً وخدمات توجد حاجة ماسة إليها في المجتمع العربي المهمل. ومن الأمثلة للمنظمات غير الحكومية الناجحة التي أنشئت في التسعينيات جمعية حقوق الإنسان العربية، وجمعية الأربعين، وعدالة، ومساواة، ومدى، وإعلام، والأقصى. (22)

لكن القطاع المدني مبتلى بالانقسام أيضاً. فثمة تياران رئيسيان - علماني وديني (إسلامي في معظمه) - لا يكادان يتعاونان معاً. وإذا حدث ذلك فإنما يكون عادة لأهداف محددة ومحدودة (مثل الاحتجاج على نفس المنازل، والاعتقال السياسي، وانتهاك الأماكن المقدسة). وينشئ هذان التياران جمعيات مدنية متوازنة ومنفصلة تماماً تقريباً بعضها عن بعض. فأحدهما علماني وليبرالي، يعمل بشكل أساسي على شرح أهدافه ومطالبه والضغط والتخطيط، والآخر ديني وتقليدي يعمل بشكل رئيسي على استعادة المواقع الإسلامية والعربية التراثية وتقديم الإعانات الاجتماعية والتعليم والخدمات الصحية. وفي حين أن جمعيات التيار الأول ذات توجه مدني وتسعى للاندماج في المجتمع الإسرائيلي على أساس المساواة، فإن جمعيات التيار الثاني ذات توجه إسلامي وتسعى لإنشاء جيوب ثقافية مستقلة ذاتياً بعيداً عن مؤسسات الدولة. ومن ناحية التمويل، تعتمد المنظمات غير الحكومية العلمانية على المانحين الأجانب اعتماداً تاماً، وهذا ما يؤثر في أجدادها لكنه يمنحها بعض الحماية من تدخل الدولة. في المقابل، تعتمد المنظمات غير الحكومية الإسلامية على المجتمع المحلي المسلم اعتماداً حصرياً تقريباً، وهذا ما يجعلها أقل عرضة للتأثير الخارجي، لكنها أكثر عرضة أيضاً لضغوط الدولة (كما يتبين من اعتقال قادتها). وبعيداً عن الانقسام الأساسي، توجد في بعض الأحيان منافسات حادة ضمن كل تيار. فالمنظمات غير الحكومية العلمانية، على سبيل المثال، تنتمي في معظمها إلى حداث أو إلى "التجمع الوطني الديمقراطي". وتتخذ المنافسة على الموارد (المحدودة) نفسها طابعاً حاداً، ويؤدي تداخل الوظائف أو التفويضات المتماثلة إلى تكرار الجهد. كما يسود انعدام التعاون، على الرغم من أن قادة المنظمات غير الحكومية المدنية شبان، ومتعلمون، ومن أصول متماثلة من الطبقة الوسطى، ويكافحون من أجل الأهداف نفسها أو أهداف متشابهة. وتتكرر الصورة نفسها في المنظمات غير الحكومية الإسلامية، إذ يوجد انقسام واضح بين مؤيدي الجناح الشمالي للحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح وبين مؤيدي الجناح الجنوبي بقيادة الشيخ عبد الله نمر درويش. لكن بما أن المنظمات غير الحكومية الإسلامية تمول في معظمها من المجتمع المسلم لا من مصادر خارجية، فإن المنافسة بينها غير ظاهرة كما هي الحال بين المنظمات غير الحكومية العلمانية.

مظهر القيادة وحقيقة الأمر

إن تحول القيادة العربية في العقود الماضية من قيادة مقيدة كلياً بالأوضاع السياسية والاجتماعية (على المستويين المحلي والإسرائيلي على السواء) إلى قيادة تعي القيود التي تحيط بها، وتسعى للتغلب عليها، ليس مجرد تحول اجتماعي وإنما ينطوي أيضاً على تغير في الثقافة السياسية. وهو تحول من قيادة قابلة للتبعية إلى قيادة تأسيسية أو تهدف إلى إحداث تغيير جوهري. (23) وبهذا المعنى فإن أمامها إمكاناً، على الأقل، كي يكون لها تأثير تكويني في المجتمع العربي.

خلفاً للقيادة القديمة التي رعتها المؤسسة الإسرائيلية و"أنشأتها" في بعض الحالات، فإن الجيل الجديد ناضل للحصول على مواقعه القيادية من خلال أطر ديمقراطية رسمية. وقد بدأ الحراك السياسي التقليدي المستند إلى العلاقات العائلية أو العشائرية ينهار أمام الأنماط الجديدة من الحراك التي تصوغها الإجراءات والمنافسة الديمقراطية. ومن نتائج ذلك أن تمكن أفراد من عائلات صغيرة، أو خلفيات اجتماعية اقتصادية متدنية، من الوصول إلى مراكز قوة، سواء كأعضاء في الكنيست، أو زعماء أحزاب، أو رؤساء بلديات، بفضل تعليمهم أو مهاراتهم المهنية، وقدرتهم على العمل من خلال العملية الديمقراطية، ومعرفتهم بالثقافة السياسية الإسرائيلية. ويجسد كثير من القادة الرئيسيين الذين برزوا في التسعينيات، مثل محمد بركة، وصالح سليم، وعصام مخول، وعبد الوهاب الدراوشة، وعزمي بشارة، وأحمد الطيبي، وعبد المالك الدهامشة، هذا التغير، وكذلك العديد من القادة على المستوى المحلي، مثل رئيسي لجنة المتابعة السابقين والحاليين، محمد زيدان وشوقي الخطيب، ورئيس بلدية الناصرة رامز جريسي. في الوقت نفسه، فإن الاهتمام التبسيطي والمصطنع، إلى حد ما، بالانتماء الديني الذي كان يدخل في الاعتبار لدى تأليف قوائم مباي فسخ المجال أمام تنوع ديني أكثر تمثيلاً، ولا سيما مع بروز راح - حداث. ويوجد نمط مماثل في الأحزاب العربية الأخرى، حيث الانتماء الديني غير مهم، أو تمثيلي نسبياً. في هذه الأثناء، انتقل مضمون السياسة العربية، كما أسلفنا، من التركيز الحصري على قضايا التمييز وعدم المساواة في تقسيم الموارد العامة إلى سياسة تطالب أيضاً باعتراف الدولة بالمجتمع العربي كأقلية قومية محلية ذات حقوق تاريخية. (24)

على الرغم من هذه التطورات والطبيعة التمثيلية الأكثر وضوحاً للقيادة السياسية العربية في إسرائيل، فإن إلقاء نظرة أعمق إلى خصائصها يكشف أن المظاهر الخارجية لا تعني بالضرورة حدوث تغيرات في مصادر السلطة السياسية التي تقوم عليها. فالمبدأ المكيفلي بشأن منفعة تكييف الهياكل القديمة إزاء القواعد الجديدة وحجبها في الوقت نفسه بالشعارات لم يفقد شيئاً من صلته بالموضوع. وبالتالي على الرغم من أن الشعارات السياسية المستعارة من عصر الأنوار والتراث الديمقراطي قد تحجب الهيكل الاجتماعي الذي يدعم قاعدة سلطة القادة العرب الجدد، فإن القادة الجدد أبقوا في الواقع على إخلاصهم، جزئياً على الأقل، للقيم السياسية التقليدية (مع تكييفها بحسب أغراضهم). فلا تزال التعبئة السياسية التقليدية المطعمة بالهياكل الديمقراطية جزءاً لا يتجزأ من الجسم السياسي للقيادة العربية. (25)

إن استمرار دور الهياكل الاجتماعية التقليدية في السياسة العربية يتعلق، جزئياً على الأقل، بعدم نمو العملية الديمقراطية من التجربة التاريخية، بل استيرادها، وهو ما أدى إلى حدوث تناقضات مهمة. تجتمع النماذج التقليدية للتنظيم (أو تصطدم) مع الحراك الاجتماعي والنماذج الديمقراطية المستوردة لإنشاء أنماط هجينة أو حتى توليفات فصامية. وتصبح القوى المحركة لمثل هذه الهجائن واضحة بالكشف عن الجذور والثقافة التنظيمية للهياكل التقليدية.

وفي محاولة لتسليط الضوء على أنماط السلوك التي تميز القيادة العربية في إسرائيل، ولا سيما تلك التي تؤدي إلى الانقسام وإعاقة التعاون بين الفاعلين، سأركز على ثلاث بنى اجتماعية تقليدية استمرت وأعيد إنتاجها وإدخالها في المؤسسات الديمقراطية. وهي: العائلة الموسعة (وسأدعوها فيما يلي "حكم العائلة") والتبعية لها: (26) إضفاء الطابع الشخصي على المؤسسات السياسية من خلال استبطان ثقافة الوجاهة: (27) الممارسات القيادية الشوفينية، وخصوصاً تلك التي تؤدي إلى استبعاد النساء عن الأدوار القيادية. (28) وهذه الظواهر الثلاث - وهي موضوع كثير من الأبحاث التي ترجع جذور السلطة السياسية إلى البنية التحتية للواقع الاجتماعي (29) - تميز العديد من المجتمعات التقليدية، إن لم يكن معظمها، لكن لها قدرة خاصة على البقاء ورفع الصوت في المجتمع العربي في إسرائيل. هنا ثانية، نأتي إلى التأثير الحاسم للسياسات الاستعمارية الإسرائيلية ووضع المجتمع الخاص كأقلية محصورة ومهمشة ومنغلقة على نفسها، تعزلها الدولة المهيمنة وتسيطر عليها. وفي مثل هذا الوضع، فإن الضغوط على القيم والهياكل التقليدية الاجتماعية والثقافية التي يولدها عادة الاقتصاد الرأسمالي وآليات عمل العولمة، لا تكاد تظهر، وتتباطأ حتماً التغيرات داخل الهيكل الاجتماعي وتصبح سطحية. وأخيراً يجب الإشارة إلى أن الظواهر الثلاث متشابكة بعمق، ولا يفصل بينها إلا للأغراض التحليلية. ومع أن توصيفها ينطوي حتماً على التعميم، إلا إنها تتيح دراسة الميول والاتجاهات العريضة داخل القيادة العربية في إسرائيل اليوم. (30)

حكم العائلة والتنافس الديمقراطي على الأدوار القيادية

العائلة الموسعة من أهم الهياكل الاجتماعية التقليدية في المجتمع العربي (كما هي الحال في معظم المجتمعات التقليدية)، ولا يزال لها تأثير قوي في الأنماط التي يلجأ إليها القادة لتعبئة الأنصار. وعلى الرغم من أن العائلة الموسعة في المجتمع العربي في إسرائيل لم تعد الوحدة الاقتصادية الرئيسية نتيجة تحوله إلى مجتمع بروليتاري في إثر الانفصال عن الاقتصاد الزراعي عندما صادرت إسرائيل الأراضي العربية، فإن العائلة احتفظت بقوتها الاجتماعية والثقافية. وفي وجه النزوح الداخلي، ومصادرة الأراضي، ونسف البيوت، والقيود الصارمة على الإسكان، وغيرها من الصعوبات الناتجة من سياسات الدولة، قدمت العائلة الموسعة المعونة والدعم للذين لم توفرهما الدولة حتى الثمانينيات وظهور المنظمات غير الحكومية العربية. وقد ضمن هذا الدور للعائلة كملجأ اجتماعي استمرارية سلطتها، ومكّنها من أن تصبح قوة محرّكة خاضعة للتسييس والتلاعب.

تظهر سيطرة "حكم العائلة" المستمرة - وطريقة تفاعل الهياكل الثقافية التقليدية مع الإجراءات السياسية الحديثة - على مستوى السياسة المحلية خاصة، إذ تتمحور الانتخابات على وجه العموم حول الانتماءات العائلية. وبما أن وظائف الدولة والمؤسسات العامة مغلقة عملياً أمام العرب، فإن التمثيل في المجلس المحلي مهم جداً كمصدر للسلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكأداة للوصول إلى السلطات المركزية. لذا فإن العائلات الكبيرة، أو الحمايل، تبذل قصارى جهدها لزيادة فرصها في السيطرة على المجلس المحلي من خلال الوحدة العائلية المتماسكة، وتشكيل الائتلافات مع العائلات الكبيرة الأخرى. وفي هذه الحالات، غالباً ما تجرى "انتخابات عائلية تمهيدية" لاختيار مرشح العائلة؛ وبما أن روابط الواجب والالتزام تحظى غالباً بالأسبقية على المؤهلات، فليس من

غير الشائع أن يهزم مرشح على قدر عال من التعليم أمام قريبه غير المتعلم. وهذه الانتخابات التمهيدية العائلية مثال جيد لكيفية تمكن البنية العائلية التقليدية من تحويل إجراء ديمقراطي حديث إلى أداة تضمن استمرار مركزية العائلة في السياسة. وحتى عندما يعارض القادة السياسيون مثل هذه الإجراءات من حيث المبدأ، فإنهم يضطرون إلى استخدامها لتحقيق أهدافهم.

لذا فإن النفوذ العائلي أداة مفيدة للحصول على السيطرة على المجالس المحلية، أو على عضوية المجلس على الأقل. ومن خلال هذه الأداة، يمكن أن تصبح عائلات معينة وصية على هذه الدائرة أو تلك، وتسيطر على التعيينات التي لا تستند إلى المؤهلات الشخصية وإنما إلى الانتماء العائلي. كما تصبح الائتلافات العائلية المحدد الرئيسي لخطط التنمية البلدية، الأمر الذي يؤدي إلى الاستثمار في الأحياء التي تصوت للائتلاف الفائز وإهمال الأحياء الأخرى. غير أن "حكم العائلة" يعوق قدرة الشبان الأفراد على القيادة، حتى عندما يساعد المؤهلين منهم في الحصول على أدوار قيادية.

وفي حين أن "حكم العائلة" يؤثر بصورة غير مباشرة في السياسة المحلية، فإن له تشعبات على المستوى القطري أيضاً. فالسياسيون القطريون الذين يسعون لتوسيع قاعدتهم الانتخابية، يجولون على القرى والبلدات في أثناء حملات الانتخابات المحلية لدعم القادة المحليين النافذين (غالباً قادة الحمائل) للحصول على دعمهم لحملاتهم الخاصة. ومن المحتم أن يورط هذا النوع من الضغوط الأحزاب القطرية في السياسة المحلية، إذ ترتبط الأحزاب بهذه الحملة أو تلك، التي تمثل عندئذ قاعدة سلطة الحزب. وتصبح الولاءات العائلية نتيجة ذلك أداة مركزية في تعزيز المصالح الحزبية، ويجب أن تؤخذ في الحسبان عند توزيع المناصب داخل البلديات بعد الانتخابات. وقد تكون النتيجة أشكالاً من التبعية الجديدة.

يعيد "حكم العائلة" كمفهوم إنتاج نفسه ليصبح عاملاً في المؤسسات السياسية الديمقراطية الحديثة - الحزب والسلطة المحلية، ومنظمات القطاع المدني. فهذه المنظمات (وقادتها) لا تستخدم "حكم العائلة" أداة مهمة في التبعية السياسية فحسب، بل إن المؤسسات نفسها تصبح أيضاً صورة معقدة طبق الأصل لعقلية "حكم العائلة"، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج على الأنماط السلوكية للمنظمات والقادة.

يجب التشديد على أن أنماط التبعية هذه تؤثر في جميع الأحزاب العربية في كامل الطيف السياسي - القومي منها والشيعي والإسلامي (الاختلافات هي في الدرجة فقط) - فضلاً عن البلديات وبعض المنظمات غير الحكومية إلى حد ما، وبالتالي تتحول كلها من مؤسسات ديمقراطية رسمية إلى هجين مركب يدمج بين ميول من ثقافات سياسية متباينة. وتتعرّض هذه العملية بالعلاقة الجدلية بين طموحات الفرد إلى الحصول على مواقع قيادية استناداً إلى القدرة الشخصية من جهة، وبين دافع العائلة إلى الحفاظ على سلطتها في العالم المتجه نحو الحداثة من جهة أخرى (31). وعندما تضاف هذه الضغوط على اللاعبين الفاعلين السياسيين العرب إلى الضغوط التي تمارسها هيئات الدولة والأحزاب الصهيونية، تصبح العدوانية والشراسة اللتان يتسم بهما معظم الحملات السياسية المحلية مفهومتين.

شخصنة الأدوار القيادية

إن إضفاء الطابع الشخصي على المؤسسات والأدوار القيادية ليس أمراً ينفرد به المجتمع العربي؛ فهو سمة مألوفة للمشهد السياسي على مر التاريخ، ولا يزال موجوداً بدرجات متفاوتة في كثير من أنحاء العالم، بما في ذلك إسرائيل. غير أن أهميته على العموم كمشكل للسياسة بدأت بالتراجع مع انتشار أشكال الحكم الديمقراطي، وصرنا نشهد بالتدريج حلول التأثير غير الشخصي محل أشكال الاتصال الشخصي للإقناع، متجلياً في أشكال الاتصال ووسائل الإعلام غير المباشرة والبعيدة (32). وصار ذلك من علامات السياسة الحديثة. ومع صعود هذا النوع غير الشخصي من التأثير، تحول معنى السياسة من سياسة ترتكز على الصلات الشخصية المباشرة إلى سياسة ترتكز على الأيديولوجيا، والمصالح المشتركة، والصور، والرموز، والسلطة الرمزية. والنتيجة المتوقعة هي تراجع تأثير الطابع الشخصي في تنظيم الحياة العامة، وحلول مجموعة بديلة من القيم محله قائمة على الخيار الحر واستقلالية المواطن الفاعل وحقه في اختيار ممثليه. أمّا في حالة المجتمع العربي في إسرائيل، فلا يزال إضفاء الطابع الشخصي على أدوار القيادة والمؤسسات (33) قائماً بفضل استمرار معيار الوجاهة الثقافي والاجتماعي التقليدي. وفي محاولة تفسير مصطلح "الوجاهة"، الذي يمكن أن يدل على "ثقافة الوجاهة"، قد يكون من المفيد التمييز بين التمثيل كوجاهة من جهة، وبين الشكل الحديث للتمثيل كثقة بالأخر وتفويض له بالسلطة من جهة أخرى. الأول

يتعلق بتقديم المرء نفسه على أنه وجيه أكثر من أنه ممثل لمصالح الآخرين، في حين أن الثاني يتعلق أكثر باحترام آراء الدائرة الانتخابية الديمقراطية. والشخصنة (إضفاء الطابع الشخصي) هي التعبير البارز عنها، كما تتجلى في المؤسسات العامة العربية في إسرائيل، إذ تختلط هوية المؤسسة (يمكن أن تكون حزباً سياسياً أو حركة اجتماعية أو مجلساً محلياً أو منظمة غير حكومية) بهوية الشخص الذي يقودها. وليس من غير الشائع أن نسمع الناس يتكلمون عن "حزب أو حركة هذا الشخص أو ذاك" - حزب الداهامشة (الديمقراطي العربي)، أو قائمة الطيبي (العربية للتغيير) أو "بلد" بشارة، أو "الحركة الإسلامية" التابعة للشيخ نمر درويش، أو "الحركة الإسلامية" التابعة للشيخ رائد صلاح. وترتبط هذه الحركات ارتباطاً عميقاً بزعمائها، إلى حد أن الشخصية يمكن أن تطغى على الحزب. وقد برزت ظاهرة مماثلة في القطاع المدني، حيث ارتبط انتشار المنظمات غير الحكومية ارتباطاً عضوياً بالشخصنة والوجاهة. لا مجال هنا للبحث في أهمية مساهمة قطاع المنظمات غير الحكومية في رفاه المجتمع، لكن ليس هناك كبير شك في أن عدداً من المنظمات غير الحكومية أنشئ ويعمل على الأقل كأدوات تنظيمية وفضاءات اجتماعية لعرض الصفات الشخصية لمؤسسيه أو قاداته. وفي كثير من الحالات تتخذ المنافسة بين المنظمات غير الحكومية طابعاً شخصياً كبيراً، إذ تتحول الخصومات الفردية بين قادة المنظمات غير الحكومية إلى خصومات تنظيمية. وبالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية العلمانية، تجد المنافسة ما يسعها لأن معظمها يحصل على دعم من مانحين أجنب لا يعرفون الأبعاد الشخصية، أو لا يبالون بها.

تبدو ظاهرة الوجاهة بجلاء في السياسة العربية في الكنيست، حيث يبدل أعضاء الكنيست أحياناً أحزابهم فينتقلون إلى أحزاب ذات أيديولوجيات مختلفة لتأمين مقعد في الكنيست. كما أن الوجاهة تقف، على ما يبدو، خلف عدم قدرة أعضاء الكنيست العرب على إنشاء ائتلاف فعال في الكنيست، على الرغم من أن أهدافهم متماثلة. فقبل الانتخابات، مثل الانتخابات التي جرت مؤخراً، شهدنا حرب استنزاف بين القادة والأحزاب. واتهم القادة بعضهم بعضاً بعرقلة إنشاء قائمة عربية مشتركة للكنيست. وتشكل الاتهامات المتبادلة جزءاً من جهود كل قائد لتسهيل طريقه إلى تأمين مقعد في قائمة حزبه. ويمكن أيضاً تطبيق الشخصنة على الأيديولوجيات في الحالات التي ينظر فيها إلى القادة السياسيين على أنهم يجسدونها. وفي مثل هذه الحالات، يصبح الانتقاد انتقاداً للقائد والعكس بالعكس، ويعني اعتناق أيديولوجيا معينة اتباع الشخصية السياسية التي تجسدها. وتصبح كل مقولة شخصية، بصرف النظر عن مقدار تركيزها على المبدأ. ونتيجة ذلك، تنتهي الخلافات بين القادة إلى مقاطعة متبادلة ورفض للظهور في منديبات عامة مشتركة، وما إلى هنالك، فتعرقل الاتصالات بين الأحزاب والمنظمات والحركات. ويستخدم كثيرون من القادة فعلاً استراتيجياً المقاطعة لإسكات النقاد، وتهميش المناوئين، وصد الخصوم داخل أحزابهم. وعلى العموم، يمكن القول إن الشخصنة تظهر بوضوح شديد عندما يتنافس قادة الأحزاب في الدائرة الانتخابية نفسها، كما كانت الحال مع زعمي "اللائحة التقدمية للمساواة" و"الحزب الديمقراطي العربي" في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ومع "حداش" و"التجمع الوطني الديمقراطي" (بلد) منذ أواخر التسعينيات حتى اليوم.

أخيراً، لا بد من القول إن شخصنة السياسة لا تتعارض بالضرورة مع التعبئة السياسية وظهور وعي انتقادي عام. وقد اتضح ذلك في العقد الأخير مع بروز "الحركة الإسلامية" و"التجمع الوطني الديمقراطي". وقد نجح كلاهما في إنشاء وعي جماعي جديد في المجتمع العربي، وفي تعبئة أعداد كبيرة من السكان في الأهداف المشتركة. ويظهر مثل هذه الأمثلة أن الشخصنة السياسية يمكن أن يكون لها نواح إيجابية أيضاً، وخصوصاً في المجتمعات المضطهدة التي تحتاج إلى قيادة كاريزمية. ويشكل التأثير الإيجابي لإضفاء مارتن لوثر كينغ جونيور طابعه الشخصي على حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة مثلاً لذلك. لكن عندما تشخص أبعاد السياسة كلها، يصبح الجدل الحقيقي والتواصل البناء متعذرين تقريباً.

الشوفينية الذكرية واستبعاد المرأة

ثمة أوجه كثيرة لاستمرار قيم الثقافة الأبوية (البطريكية) في المجتمع العربي الحديث، (34) لكننا سنركز هنا على استبعاد المرأة عن الأدوار السياسية المهمة. فمن المثير للدهشة الغياب شبه التام للمرأة عن القيادة السياسية العربية بينما يرتفع مستواها التعليمي في إسرائيل باستمرار، (35) وحيث لم تعد النساء الأكاديميات نادرات - وذلك على الرغم من التطورات الاجتماعية الكبيرة التي طرأت في العقد الفائت وغيرت وجه القيادة بصورة عامة.

منذ سنة 1948 لم تتمكن من دخول الكنيست سوى امرأة عربية واحدة، وهي حسنية جبارة. لكن ذلك حدث في حزب صهيوني، وبأغلبية من الأصوات اليهودية. وعلى المستوى البلدي، لم تتمكن سوى بضع نساء من الفوز بمقاعد في مجالس البلديات، ولم تتمكن امرأة من أن تصبح رئيسة بلدية سوى مرة واحدة: في السبعينيات، انتخبت فيوليت خوري رئيسة لبلدية كفر ياسيف على قائمة شيوعية. وحتى إذا منحت النساء مكاناً في القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية العربية، فإن أسماءهن تكون بعيدة جداً في أسفل القائمة بحيث لا تتوفر لهن الفرصة للفوز بمقعد في الكنيست. وعلى الرغم من أن النساء يزين كثيراً من المؤسسات السياسية والمدنية، فإن ذلك لا يتم أبداً كشريكات إلا في المنظمات غير الحكومية الأنثوية حصراً. وما حضورهن سوى لإضفاء لمسة أنثوية ودليل على الحدثة. وعندما تحصل النساء على دور قيادي في المجتمع العربي، فإنما يحدث ذلك في الحقول الاجتماعية التي تفتقر إلى السلطة السياسية الحقيقية، مثل التعليم والرعاية الاجتماعية والخدمة الصحية. وعلى الرغم من تنامي التأييد اللفظي الذي يعبر عنه القادة الذكور لأهمية دور التمثيل النسائي في الأحزاب العربية، فإن من غير المرجح أن يتغير هذا الوضع في المستقبل القريب.

يُجد غياب المرأة عن السياسة ما يدعمه في الثقافة الأبوية العربية وشدة تقييد المجال السياسي العربي. فيما أنه يُنظر إلى النساء على أنهن يجسدن شرف العائلة في المجال العام، فإن عائلاتهن تحول في الغالب الأعم دون وجودهن في الخطوط الأمامية للسياسة الانتخابية. بل حتى على مستوى المشاركة السياسية، تبقى النساء في معظمهن معتمدات على أزواجهن، مع أن الدراسات الحديثة بينت أن بعض النساء تمكن من تجاوز عائلاتهن لتطوير أفضلياتهن السياسية. غير أن هذا السلوك لم ينتشر بعد، ولم يصبح عاماً.

تلقي الهياكل الأبوية العربية التي تقم المشاركة السياسية للنساء تشجيعاً من السياسات الإسرائيلية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والثقافية تجاه المجتمع العربي، إذ تعزز إبقاء الوضع الراهن على حاله وتعزل التعبئة: (36) كما أنها تشجع القيم والهياكل الأبوية العربية على التعليم وتنظيم الأسرة. (37) وفي المجال السياسي، تحد السياسات الإسرائيلية من التعبئة العربية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهذا ما يجعل المجتمع والاقتصاد العربيين مغلقين ومحدودين وخاضعين للسيطرة. (38) وتضمن المنافسة الحادة على الموارد العامة والمناصب، التي تُسرّعها السياسات الإسرائيلية، استمرار تهميش المرأة. (39) ومن الجدير بالذكر أن الدولة الإسرائيلية نفسها أبوية جداً، (40) يهيمن عليها الرجال، ولا سيما الرجال العسكريون. (41) وتنعكس الطبيعة الأبوية للدولة في كل المجالات السياسية، وخصوصاً في التمثيل السياسي وفي توزيع الموارد، إذ تقرر إسرائيل ما "تعطيه" ولمن تعطيه.

ويمكن إثارة سؤال عن علاقة استبعاد المرأة عن السياسة بتشرذم القيادة العربية وتفككها. ومن الردود المحتملة أن غيابها يؤدي إلى استمرار إنتاج الثوابت الثقافية العربية في السياسة والمؤسسات السياسية. بعبارة أخرى: يمكن أن يُلطف دمج النساء في أدوار القيادة تأثير أنماط السلوك الأبوي، وبالتالي يقلل من المنافسة الشرسة فيما يتعلق بالمناصب العامة. فالقادة العرب الذين يعملون في ظل الشروط الأبوية يكررون الهياكل الاجتماعية التقليدية من أجل الحفاظ على مكانتهم وتعزيز مواقعهم. ويؤدي ذلك إلى تقوية تلك الهياكل وإدراجها في الهياكل السياسية الحديثة.

خلاصة

عند تحليل القيادة العربية في إسرائيل، يمكن أن يبدو اللجوء إلى مفاهيم مثل الثقافة السياسية "التقليدية" في مقابل "الحديثة"، في إشارة إلى نظرية الحدثة، تبسيطياً ومنقسماً قسماً. إلا أن الطريقة الأفضل للبحث في التحولات في الثقافة السياسية العربية هي في النظر إليها على أنها اتحاد بين أضداد يعكس التوتر الجدلي بين قيم متنافسة لا تظهر البتة في شكلها الاجتماعي الصرف. وبدلاً من الفهم السهل للحدثة بأنها حلول أنماط السلوك الحديثة محل الأنماط التقليدية، يُظهر تطور السياسة العربية تفاعلاً جدياً بين الأنماط بحيث يتغذى كل منهما من الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى تركيب متعدد الأوجه. ولا تتجاهل هذه المعالجة للثقافة السياسية العربية أهمية السياق الذي يتم فيه مثل هذه التغيرات. فآليات العمل السياسية الحديثة تمارس ضغوطاً على الهياكل والقيم التقليدية، وخصوصاً عندما تفرض هذه الآليات أغلبية مهيمنة تتلاعب، في العادة، بالهياكل الاجتماعية التقليدية للأقلية وتستغل الانقسامات بين الأقلية لخدمة مصالحها الخاصة.

ما من شك في أن المجتمع العربي في إسرائيل عامة، وقيادته خاصة، شهدا تغيراً اجتماعياً بعيد الأثر. وفي الوقت نفسه، فإن استمرارية البنى الثقافية التقليدية المفصلة أعلاه، حتى وإن بشكل ملطّف، تؤثر بشكل معاكس في فعالية القيادة وقدرتها على العمل معاً. وهناك العديد من النتائج المترتبة على استمرارية هذه الظواهر التقليدية. ففيما يتعلق بالوجهة، على سبيل المثال، نجد أن هيمنة قائد واحد على المؤسسة تؤدي في الغالب إلى إضعاف آليات اتخاذ القرار والتواصل في المؤسسة. وبشكل عام، فإن تدني معدلات تحصيل الضرائب في السلطات المحلية العربية، وتناقص حجم المسيرات والتجمعات (غالباً ما تنظم الأحزاب مسيرات متنافسة وتفرط في إضفاء الأيديولوجية عليها وفقاً لتوجهاتها)، والانخفاض العام في أعداد المشاركين في النشاطات التي تدعمها منظمات القطاع المدني، تشكل أعراضاً لمشكلات القيادة.

إن لاستمرار هذه الظواهر الثلاث نتائج سياسية وبراغماتية أيضاً. إذ تبين أي دراسة للنضال من أجل الحقوق العربية في إسرائيل أن معظم قطاعات المجتمع العربي يريد الأشياء نفسها، بما في ذلك المساواة الحقيقية والمشاركة الفعالة في تحديد السياسات واتخاذ القرارات في النظام الإسرائيلي. مع ذلك لم تتمكن الأحزاب العربية، أو لجنة المتابعة، المنظمة الأكثر تمثيلاً للسكان العرب، من التغلب على الخلافات الشخصية والأيديولوجية بما يكفي لقيام حوار جاد بشأن القضايا المركزية، مثل التعليم والتخطيط والتنمية والإسكان، أو لإنشاء جبهة مشتركة تستطيع بمفردها تحدي السياسات التمييزية الإسرائيلية في هذه المجالات. فسلسلة الطموحات الشخصية، والشكوك المتبادلة، والتطرف في الأدلجة، تحول دون أن يغير القادة العرب أنفسهم إلى قيادة أقلية وطنية موحدة، وتدل على أن القيادة العربية تقع ضمن نموذج القيادة "غير الموحدة وإنما الواسعة التمايز" الذي وضعه هيغلي ولنغبييل وورد ذكره في بداية هذا المقال. إن التشرذم داخل القيادة يفيد إسرائيل، التي تشكل سياساتها عاملاً كبيراً مساهماً في إخفاقات القيادة العربية، ويتيح لها أن تزعم أن اللوم بأكمله يقع على العرب أنفسهم. كما أن التشرذم وانعدام الوحدة يؤديان إلى الإحباط والغربة وخيبة الأمل في أوساط الجمهور العربي، فيزيد ذلك في انعدام الثقة والانفصال عن اللعبة السياسية البرلمانية.

ويجب التشديد على أن استياء الجمهور العربي من قيادته مختلف جداً عن الغربة التي يعبر عنها الجمهور اليهودي والقيادة الإسرائيلية تجاه القادة العرب. فانتقادات هؤلاء تستند إلى التوقعات السياسية والثقافية التي يتعذر على أي قيادة عربية تليبتها، والتي تخالف طبيعة ميول المجتمع العربي. فالنخبة السياسية الإسرائيلية تسعى لأن تفرض على القادة القبول غير المشروط بالحدود السياسية المحددة يهودياً. ويؤدي رفض هذا الشرط إلى نزاع الشرعية السياسية، وحتى القانونية، عن القيادة العربية، كما تبين في العامين الماضيين. في المقابل، تستند خيبة أمل جانب من السكان العرب إلى الفجوات القائمة بين توقعاتهم وبين عدم نجاح القيادة العربية في التعامل بفعالية مع هذه الأهداف. فالجمهور العربي يجد نفسه مقيداً بين الرغبة في حماية قيادته من المؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية وبين حاجته إلى انتقادها على عدم تجاوبها.^[2]

(*) محاضر متقدم في العلوم السياسية في جامعة تل أبيب.

ترجمة: عمر الأيوبي.

المصادر

(1) خلافاً لبعض الكتابات عن الجيل الثاني من القادة العرب (مثل كتاب داني رابينوفيتش وخولة أبو بكر، الذي يصورهم كجزء من جيل "مسحوق" فقد القدرة على القيادة نتيجة نضاله ضد السلطات الإسرائيلية: أنظر كتابهما [The Stand Tall Generation [Jerusalem: Keter, 2002])، فإنني أرى أن القيادة العربية المسيطرة اليوم تنتمي إلى الجيل الثاني من قادة نشطاء ومفعمين بالحيوية.

Mattei Dogan and John Higley, eds., *Elites, Crises and the Origins of Regimes* (2) (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 1998); John Higley and Richard Gunther, eds., *Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992); John Higley, John Pakulski and W. Wesolowski, eds., *Postcommunist Elites and Democracy in Eastern Europe* (London: Macmillan, 1998).

John Higley and Gyoergy Lengyel, eds., *Elites after State Socialism* (Lanham, (3) Md.: Rowman and Littlefield, 2000), p. 2

David Kretzmer, *The Legal Status of the Arabs in Israel* (Boulder, Colo.: (4) Westview Press, 1990).

Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (5) ((Austin: University of Texas Press, 1980

(6) للاطلاع على التغيرات التي طرأت على القوانين الانتخابية في أيار/مايو 2002، وعلى قانون المواطنة الذي أدخل سنة 2003، أنظر: Amal Jamal, "Citizenship as Resistance: Arab Politics in Israel Revisited," in Nimer Sultani, ed., *Israel and the Palestinian Minority 2004: Mada's Third Annual Political Monitoring Report* (Haifa: Mada al-Carmel, 2005

(7) من الأمثلة لذلك اضطهاد قادة حركة الأرض القومية في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، وحظر الحركة في سنة 1965.

(8) فشلت محاولة حظر "القائمة التقدمية للسلام"، التي ينظر إليها على أنها استمرار لحركة الأرض، في سنة 1984، بل إن ذلك أدى إلى تعديل المادة السابعة من القانون الأساسي للكنيست التي تجعل أي محاولة لتحدي تأكيد أن إسرائيل دولة الشعب اليهودي مخالفة للقانون. أنظر: Yoav Peled, "Ethnic Democracy and the Legal Construction of Citizenship: Arab Citizen of the Jewish State," *American Political Science Review*, vol. 86, no. 2 (1992), pp. 432-443

وقد أعاققت المحكمة العليا الإسرائيلية محاولة قام بها عدد من الأحزاب الصهيونية، مدعوماً من المدعي العام للدولة، في سنة 2003، لمنع بعض القادة العرب من الترشح لانتخابات الكنيست (High Court Verdict, Central Elections Committee v. MK Ahmad Tibi and MK Azmi Bshara, 11280/02 47(4), (1 P. 22

(9) "Dan Shiftan, "Zihotam Ha-Hadasha Shil Havri Ha-Knesset Ha-A' ravim (10) "بيان نويهض الحوت، "القيادات والمؤسسات السياسية الفلسطينية، 1917 - 1948" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثالثة 1986)؛ Issa Khalaf, *Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939 - 1948* (Albany: State University of New York Press, 1991).

(10) بيان نويهض الحوت، "القيادات والمؤسسات السياسية الفلسطينية، 1917 - 1948" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثالثة 1986)؛ Issa Khalaf, *Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939 - 1948* (Albany: State University of New York Press, 1991).

(11) أظهر لوستك بوضوح أن اختيار القادة كان أحد أركان نظام السيطرة الإسرائيلي. أنظر: Lustick, op. cit.

(12) Elia Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1979); As'ad Ghanem, *The Palestinian-Arab Minority in Israel, 1948-2000* (Albany: State University of New York Press, 2001); Gershon Shafir and Yoav Peled, *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship* ((Cambridge: Cambridge University Press, 2002

(13) انقسم الحزب، وهو أصلاً حزب عربي - يهودي منذ إنشائه في العشرينيات، إلى حزبين في سنة 1943، عندما اشتد الصراع اليهودي - الفلسطيني، لكنه عاود الظهور موحداً في أعقاب حرب 1948.

Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel* (New York: Monthly Review Press, 1976), pp. (14)
.185-196

Ilana Kaufman, *Arab National Communism in the Jewish State* (Gainesville, (15)
(Flo.: University Press of Florida, 1997

Aziz Haider, *On the Margins: The Arab Population in the Israeli Economy* (16)
(London: Hurst and Co., 1995

Majid al-Haj, *Education, Empowerment and Control: The Case of Arabs in Israel* (17)
(Albany: State University of New York Press, 1995

Kaufman, op. cit.(18)

(19) من القوى الوطنية والإسلامية النشيطة جداً التي لا تدخل الكنيسة حركة أبناء البلد وفئة الشيخ رائد صلاح
من الحركة الإسلامية.

(20) للاطلاع على الأعوام الأولى للجنة المتابعة، أنظر: Ghanem, op. cit.
أنظر أيضاً:

Majid al-Haj and Henry Rosenfeld, *Arab Local Government in Israel* (Boulder, Colo.:
(Westview Press, 1990

Nancy Fraser, *Justice Interruptus: Critical Reflections on the Postsocialist* (21)
(Condition (New York: Routledge, 1997

(22) للاطلاع على التفاصيل، أنظر: www.arabhra.org; www.assoc40.org; www.adalah.org;
www.mosawa.org; www.mada-research.org; www.ilamcenter.org; www.al-aqsa.org

Martin Chemers and Roya Ayman, eds., *Leadership Theory and Research: (23)
(Perspectives and Directions (San Diego: Academic Press, 1993*

Amal Jamal, "On the Morality of Arab Collective Rights in Israel," *Adalah's* (24)
Newsletter, vol. 11 (2005), online at www.adalah.org; "The Ambiguities of Minority
Patriotism: On the Love for Homeland versus State among Palestinian Citizens of
Israel," *Nationalism and Ethnic Politics*, vol. 10, no. 3 (Autumn 2004), pp. 433-471

Pierre Bourdieu, *Outline of a Theory of (25) فيما يتعلق بمعنى الجسم (habitus)، أنظر:*
(Practice (Cambridge: Cambridge University Press, 1977

Halim Barakat, *The Arab World: Society, Culture and State* (Berkeley, Cal.: (26)
(University of California Press, 1993

Khaldun Hassan al-Naqib, *The (27) للاطلاع على بروز السياسة الشخصية في السياسة العربية، أنظر:*
Authoritarian State in the Arab East: Comparative Structural Study (Beirut: Markaz
(dirasat al-wihda al-'Arabiya, 1991

- Hisham Sharabi, *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society* (28)
.(New York: Oxford University Press, 1988)
- Halim Barakat, *Arab Society in the Twentieth Century: A Study of Conditions* (29)
.(and Relationships (Beirut: Markaz dirasat al-wihda al-'Arabiya, 2000)
- Beshara Doumani, *على انتقاد للأنماط الانقسامية لتحليل المجتمع العربي، أنظر:* (30)
Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900
.(Berkeley, Cal.: University of California Press, 1995), pp. 3-41
- Amal Jamal, *The تعرف هذه الظاهرة من التجربة الفلسطينية في السلطة الوطنية. أنظر:* (31)
Palestinian National Movement: Politics of Contention, 1967-2005 (Indianapolis:
.(Indiana University Press, 2005)
- Diana Mutz, *Impersonal Influence: How Perception of Mass Collectives Affect* (32)
.(Political Attitudes (Cambridge: Cambridge University Press, 1998)
- Bassem Ezbeidi, *Palestinian أنظر معالجة السياسة الشخصية في الثقافة السياسية الفلسطينية في:* (33)
.(Political Culture (Ramallah: Muwatin, 2002)
- Deniz Kandiyoti, ed., *Women, Islam and the على بحث للأبوية العربية، أنظر:* (34)
.(State (Philadelphia: Temple University Press, 1991)
- Israeli Central Bureau of Statistics, *Statisti-lite, no. على بيانات التعليم، أنظر:* (35)
50
www.cbs.gov.il/statistical/arab_pop03e.pdf
- Lisa Hajjar, "Between a Rock and a Hard Place: Arab Women, Liberal Feminism (36)
and the Israeli State," MERIP Report, July 1998, www.merip.org
- Rhoda Ann Kanaaneh, *Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in* (37)
Israel (Berkeley: University of California Press, 2002); Hanna Herzog, "The Status of
Women in Israel: A Fifty Years Perspective," in S.A. Cohen and M. Shien, eds., *Israel
Culture, Religion and Society 1948-1998* (Capetown: Jewish Publications, 2000), pp.
.53-74
- Noah Lewin-Epstein, Majid al-Haj and Moshe Semyonov, *The Arabs in Israel in* (38)
.(the Labor Market (Jerusalem: Floersheimer Institute for Policy Research, 1994)
- The Statement by the Working Group on the Status of Palestinian Women " أنظر: " (39)
Citizens of Israel to the Committee for Elimination of all Forms of Discrimination
against Women on the Third Periodic Report from the Government of Israel,"
Adalah's Newsletter, 15 July 2005. www.adalah.org/newsletter/eng/jul05/5.php
- Nitza Berkovitch, "Motherhood as a National Mission: The Construction of (40)
Womanhood in the Legal Discourse in Israel," *Woman's Studies International Forum*,
.vol. 20, no. 5-6 (1997), pp. 605-619
- Hanna Herzog, "Why So Few? The Political Culture of Gender in Israel," (41)
.*International Review of Women and Leadership*, vol. 2, no. 1 (1996), pp. 1-18

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx